

نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية

بهدف التوجه إلى معايير الجودة والنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي

إعداد أ. د. عبد الحميد عبدالدائم المنصوري

المقدمة

تولي العديد من الدول إهتماماً كبيراً بمسألة المناهج وتطويرها بهدف الرفع من المستوى العلمي وإيجاد أساليب وصيغ جديدة لإصلاح نظامها التعليمي، وقد إرتأت هذه الدول أن المناهج لا بد وأن تخضع لعمليات تقويم مستمر بغية تطويرها وسد الثغرات التي قد تعثر بها ومواكبة التطورات والأبحاث السريعة التي تحدث في ميدان المناهج ، وهذا ما يؤكده الباحثون من أن المنهج الذي لا يستند على التقويم المستمر يعد منهجاً جامداً.

ومما لا شك فيه أن تقويم المنهج على أسس علمية وفق الأبحاث الحديثة تظل ركيزة ضرورية يجب أن تسبق عملية التطوير والتحديث، وإلا أصبح التطوير عملية تخمينية لا فائدة منها ينتابها التخبط والإرتجال غير المأمون.

لأنه قد يحدث أن نصيغ أهدافاً جيدة للمنهج ونختار محتوى جيداً ذي موضوعات متناسقة ومستجيبة للمعايير والأبحاث الحديثة، لكن تعرض في الكتاب المدرسي بأساليب ومداخل عرض سيئة تنفر المتعلم وتجعل من المعلم مجرد مرور لنفس المداخل وخاصة في أنظمة التعليم المركزية التي لا تعطى حرية كافية للمعلم في أن يضيف ويبدع.

لقد وقع إختيارنا على موضوع هذه الدراسة بغية تشخيص مواطن الضعف الذي يعترى مناهجنا بمرحلة التعليم الأساسي وإعادة النظر في طرائق عرضها حسب ما تقتضيه خصائص مناهج المستقبل ومعايير إختيار المحتوى الجيد والتيارات والإتجاهات الحديثة لصياغة المنهج.

* إشكالية الدراسة:

لقد عُقدت عدة مؤتمرات و ندوات تهدف إلى تحسين جودة المناهج، فهي تحتاج إلى معالجات ممنهجة بغية جعل هذه المناهج تتلاءم مع مستوى المتعلمين ومترجمة للفلسفة السائدة في المجتمع، ومواكبة لروح الإتجاهات الحديثة، وملبية لمعايير المنهج الجيد حتى نحصل على مردود تعليمي إيجابي يعود بالنفع والفائدة، وهي مؤشرات تحثنا على معالجة إشكالية محتوى المناهج وتحسين نواحي الخلل والقصور التي تعثر بها.

ولئن كانت محاولة مناقشة موضوع المناهج ببلادنا بمرحلة التعليم الأساسي وفق الإتجاهات والمعايير الحديثة قد شكلت إشكالية هذا البحث وهدفه الأساسي، فإننا لا ندعي بأننا تمكنا من الإحاطة والإلمام بجميع مكونات ومضامين هذه الإشكالية و قدمنا حلولاً شاملة لها أو طرحنا مقاربة ضافية لحيثياتها ، فالباحث لا يعتبر هذا العمل إلا مدخلاً ضرورياً لطرح بعض القضايا المتعلقة بالتطوير والتحديث ذلك أن التوجه نحو سمات مناهج المستقبل ومعايير الجودة والنوعية المرتفعة ليست بالعملية البسيطة الميسرة، بل هي في إعتقادنا عملية معقدة ومتشابكة العناصر تنوء بحملها الجماعة المتخصصة. وهنا تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل العام (ما الرؤية المستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه نحو معايير الجودة والنوعية المرتفعة لمناهجنا)؟

تساؤلات الدراسة: من خلال عرض الإشكالية والتساؤل العام إنبثقت التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم المنهج الحديث ومهامه؟
 - 2- ما خصائص وسمات مناهج المستقبل؟
 - 3- ما نتائج وتداعيات سلبيات مناهجنا؟
 - 4- ما معايير إختيار محتوى المنهج العلمي؟
 - 5- ما الإتجاهات الحديثة في تصميم المناهج؟
- *أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية:

- 1- التعرف على مفهوم المنهج الحديث ومهامه.
- 2- التعرف على خصائص وسمات مناهج المستقبل.
- 3- التعرف على نتائج وتداعيات سلبيات مناهجنا.
- 4- التعرف على معايير إختيار محتوى المنهج العلمي.
- 5- التعرف على الإتجاهات والتيارات الحديثة في تصميم صياغة المناهج.

أهمية الدراسة:-

تتحدد أهمية الدراسة بما تقدمه من إسهام نظري تتضح إضافته العلمية التي تشكلها المرجعية العلمية، ويمكن إختزال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1- إن هذه الدراسة سوف تفتح المجال أمام مزيد من الدراسات الأخرى التي تبحث في قضايا المناهج الحديثة ومتطلباتها للرفع من مستوى محتوى مناهجنا التعليمية.
- 2- إن هذه الدراسة تنطلق من ضرورة الإجابة عن التساؤلات التي طرحت من خلال الرؤية المستقبلية للمناهج الحديثة بهدف التوجه إلى معايير الجودة وذلك بإبراز الصورة الحاضرة لواقع مناهجنا و آثارها على المتعلمين.
- 3- تكمن أهمية هذه الدراسة في تشخيص الواقع الفعلي للمناهج التعليمية وتوجيه القائمين على المناهج إلى تضمين المفاهيم الحديثة، والرؤى المستقبلية للمنهج ومعايير إختيار المحتوى وفق التيارات الحديثة والإتجاهات المعاصرة.

المرجعية العلمية

***مفهوم المنهج ومهامه:**

يعد المنهج روح العملية التعليمية وأساس المادة الدراسية، و المرتكز الذي تقوم عليه المؤسسة التعليمية، فلا عملية تعليمية بدون منهج، ولا منهج بدون مؤسسة تعليمية تقوم بتنفيذه، فهو كل الخبرات التي يكتسبها المتعلم من خلال تفاعله مع الأنشطة المتنوعة المشكّلة لمحتواه والتي يمارسها داخل الصف وخارجه.

بل يذهب عدد من المربين إلى أن المنهج هو الحياة المدرسية كلها، بمعنى أن المنهج يمثل حصيلة ما يتعلمه المتعلم من معارف أثناء اليوم الدراسي داخل الصف أو خارجه ، ومن هنا فإن أثرها واضح في تشكيل شخصية المتعلم، ومصادر تزويده بالمعارف والخبرات التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها.

نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه إلى معايير الجودة والنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي
وقد عرّف المنهج بأنه مجموع المواد الدراسية التي يمر بها المتعلم في المؤسسة التعليمية، كما عرّف على
إنه مجموع الخبرات والمعارف التي يكتسبها المتعلم والتي يتم تخطيطها والإشراف على تنفيذها من جانب
المدرسة من أجل تكوينه وتأثيره للحياة. (1)

وبذلك تبذل الدول جهوداً حثيثة تركز فيها على بناء وتصميم تلك المناهج من حيث الأهداف ، والمحتوى،
وطرق التدريس، والتقويم، لأن تكون هذه العناصر متمحورة كلها حول المتعلم، وميوله وحاجاته وملبية
لكل أغراضه.

فالمناهج ينبغي أن تكون وسيلة وأداة لخدمة المتعلم والمجتمع، وهذا بالطبع يستلزم أن يشترك المتعلمون
والمعلمون والأطراف التربوية الأخرى في عملية بنائها وتصميمها وكل ما يتعلق بها، فهم أحق الأطراف
في المشاركة فيها ووضع مفرداتها ومقرراتها الدراسية. فمهمة المناهج لم تعد قاصرة على تزويد
المتعلمين بالمعلومات والمعطيات المعرفية النظرية، وإنما أصبحت تحتوي في مضامينها على المهارات
الإيجابية التي ينبغي على المتعلمين إكتسابها ((كالتفكير الناقد، والتفاعل، والمرونة، والإتصال، والقدرة
على إتخاذ القرار

و الإستعداد لتحمل المسؤوليات والقدرة على التحليل)).

فالمناهج يجب ألا تكون مجرد مصادر للمعلومات فقط، بل أدوات توجيه وإرشاد المتعلمين إلى مصادر
المعرفة وتزويدهم بالمهارات سالفة الذكر. إلا أن ما يلاحظ على واقع مناهجنا الدراسية بشكل عام أنها
تعتمد على أسلوب التنضير على حساب التطبيق، فتحليل مضمون ومحتوى المناهج يشير إلى غلبة الجانب
النظري، حيث يركز الإهتمام أساساً على المعلومات النظرية، أما المهارات سالفة الذكر، وتنمية القيم ،
والإتجاهات الإيجابية، فهي لا تحظى بالقدر الكافي من الإهتمام والرعاية.

ويشير عدد من الباحثين إلى أن المناهج الدراسية ببلادنا تتميز بغلبة الطابع النظري وإهمال الممارسة،
مما أدى إلى حشو أذهان المتعلمين بكمية كبيرة من المعلومات النظرية التي يعانون من حفظها من دون أن
يكون لها أثر فاعل في سلوكهم.

ومن الصور الأخرى لرجحان كفة التنضير على حساب التطبيق، ضعف الإرتباط بالعمل والإنتاج، فهي لم
تستجب لثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة، فمعظم المقررات الدراسية تقليدية رتيبة ومملّة، يغلب عليها
الطابع الشكلي وقلة التعمق والسطحية في التحليل والربط والتعليل.

بل يذهب بعض الباحثين إلى إتهامها بأنها مناهج منقولة، ولا تلامس الواقع المحلي، فمعظم المناهج بشكل
عام إقتبست من نظم أجنبية، ولا تمت بصلة إلى أهدافنا وتطلعاتنا (2)، وهو يشير إلى أن مناهجنا نقلت من
مناهج التعليم المصري أو نسجت على منواله خاصة في العلوم التطبيقية، كما أن معظم الموضوعات
الإنسانية إبتعدت عن معالجة القضايا المعاصرة التي تهم المتعلمين، بالإضافة إلى الأسلوب الصعب الذي
صيغت به هذه الموضوعات ، وهو ما عاق الفهم الذاتي للمتعلمين للمادة الدراسية.

* خصائص وسمات مناهج المستقبل :-

لقد أظهرت العديد من الدراسات حول المناهج ببعض خصائص وسمات مناهج الغد يمكن رصدها في
الآتي(1):

1- عبد اللطيف الفاربي وآخرون: معجم علوم التربية، سلسلة علوم التربية عدد 10،9، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1994 ص58 المغرب.
2- عبد الله بوظانة ، دور التعليم العالي والجامعي في التنمية العربية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 2 ، 1988.

1- ينبغي التركيز في أساسيات محتوى المنهج على مهارات التفكير الناقد، وتنمية الإتجاه العلمي في حل المشكلات، و غرس المهارات الأساسية في الرياضيات والعلوم واللغة العربية ، وتقوية مهارات إتخاذ القرار والإبداع، والقدرة على التفاعل مع مجريات الحياة والمساهمة فيها.

2- ينبغي التركيز على اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة الأم لضمان التواصل مع الشعوب الأخرى الناطقين بها، فتعلم اللغات أمر ضروري يتطلبه التعرف على الثقافات الأخرى المحيطة بنا، إضافة إلى أن المنهج الذي يتسع اللغات الأخرى يسهم بشكل أساسي في فتح آفاق جديدة عند المتعلم، ويعمل على توسيع مداركه العقلية وزيادة مخزونه اللغوي ، وصدق رسولنا الكريم الذي قال (من تعلم لغة قوم آمن شرهم).

كما أن من الضروري تطوير اللغة العربية في أساليبها وجمالياتها اللغوية وقدرتها على تلبية ومواجهة متغيرات الحياة، بحيث تحمل روح العصر الذي نعيشه، ويكون بتبسيط أساليبها، وإستخدام وإنقاء مفرداتها الجميلة وتراكيبها الحسنة المعبرة.

3- ينبغي أن تتصف مضامين ومحتوى المنهج بالمرونة ونعني به أن تكون المناهج قابلة للتعديل وذلك بإضافة أو حذف بعض المعطيات حسبما تقتضيه الحاجة ، وتلبية لمقتضيات التطور والتجديد وإستيعاب المعارف الجديدة التي تحدث بين الحين والآخر.

4- ينبغي أن يتضمن مفردات المنهج المجالات المعرفية المختلفة والتي يحتاجها الفرد والمجتمع وإدخال ما يستجد من معارف جديدة في المناهج مثل الكمبيوتر وتعليم التكنولوجيا، وربط المناهج بالإنتاج والعمل، وأن يمثل كل الخبرات التي يستحقها المتعلم ويسعى إليها المجتمع وأفراده.

5- أن يختار المنهج المعلومات بأسلوب ناقد، وذلك بدعم عملية إنتقاء المعطيات والمحتوى وإختيار وسائل التجديد و الابتكار في عرضها ، بحيث يجسد المنهج جوانب المعرفة الثلاثة معرفة الحقائق دون تزييف، والمعرفة الإجرائية المتعلقة بالعمل والتعليم، والوعي والقدرة بالعمليات المعرفية من حيث رصدتها وتنظيمها، إلى جانب حتمية محافظة المناهج على هوية الأمة باعتبارنا نعيش في مجتمع متغير وغير مستقر، بل عالم متسارع من الصعوبة اللحاق بما يجري فيه من أحداث ومتغيرات ، وبذلك ينبغي أن تخصص مناهج المستقبل قدرأ من الخصائص التي تشير إليها.

6- زيادة الوعي والإهتمام بالتغيير المتسارع، والإيمان بإقامة شراكة إلكترونية مع مستجدات التكنولوجيا، والإستعمال المفيد والجيد لشبكات الحاسوب والإنترنت وترسيخ مبدأ مفهوم التعليم الإلكتروني، فمناهج المستقبل تتطلب إدخال التقنيات الحديثة في برامجها التعليمية. وأي منهج لا يستجيب لمتطلبات التقنيات المستجدة في المناهج يعد منهداً جامداً لا يلبي حاجات وتطلعات المتعلمين والمجتمع.

بيد أنه يوجد تساؤلات تلاحقنا بين الحين والآخر ويمكن طرحها بالشكل التالي:

ما درجة إنعكاس خصائص وسمات التوجهات المستقبلية للمناهج سافة الذكر على مناهجنا الدراسية بمرحلة التعليم الأساسي؟ وهل مناهجنا فيها ما يحقق هذه التوجهات؟ وما مدى أخذ مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية بخصائص وسمات مناهج المستقبل؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تدل دلالة واضحة على إستمرار الفرض التعسفي لمناهج كانت سائدة رداً من الزمن تزيد على خمسة عقود مع محاولة تعديلات طفيفة وتبديلات شكلية . لم يكن لها أثر يذكر.

نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه إلى معايير الجودة والنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي
فمعظم المناهج المبنوثة في الكتب المدرسية مزدحمة بالمعلومات العتيقة التي لا تمت إلى واقع المتعلمين،
فقد خلت من الموضوعات المعاصرة و المستقبلية، ولا توجد أية إشارة أو إهتمام بمواضيع مستقبلية ، مع
العلم أن المتعلمين الذين تصمم لهم هذه المناهج سيكونون مسؤولين في المستقبل من دون أن تكون لديهم
فكرة صحيحة وخلفية معرفية عن هذا المستقبل، وبذلك فإن ما تقدمه مناهجنا الدراسية ليست لها علاقة
بحياة المتعلمين وخبراتهم المتوقعة في مجتمع القرن الحادي والعشرين.
بالإضافة إلى ما سبق يمكن رصد بعض الملاحظات السلبية التي إكتست مناهجنا الدراسية بشكل عام
يمكن حصرها بإيجاز في الآتي:

- 1- جمود المقررات الدراسية وعدم مرونتها وغلبة اللفظية والسردية عليها.
- 2- عجز وقصور المناهج الدراسية على إيجاد حلول ناجحة لتحديات العصر ومشكلات المجتمع.
- 3- عدم مواكبة الإتجاهات الحديثة في التربية والتعليم والتطور العلمي المعاصر في المناهج وما يستجد
من تغيرات وتطورات فيها.
- 4- شيوع المركزية وتركيزها على إستعمال الكتب و الإهتمام بالمعلومات التي تحتويها دون خلق فرص
المرونة للمعلم في إختيار المحتوى الذي يناسب قدرات المتعلمين وإهتمامهم.
- 5- قدم وتخلف المقررات الدراسية عن فهم و إستيعاب مشكلات العصر ومتغيراته، فموضوعات مثل
البيئة، والطاقة، والتصحر، والتنمية البشرية و المعلوماتية والتربية والعدل والمساواة والحرية والهجرة
... إلخ غير متوفرة وغائبة عن مناهجنا، و أنها مبتعدة عن معظم المسائل المستقبلية ، فلم تفلح محاولات
التطوير والتغير التي طرأت على المناهج في إحداث أفاق مستقبلية بدرجة ملحوظة، بل على العكس ما
توقعنا، فقد كرس الأوضاع القائمة، وبذلك أصبحت مناهجنا تعيش الماضي وانفصلت عن الحاضر،
وعجزت عن إستشراق المستقبل.

***نتائج وتداعيات سلبيات مناهجنا:-**

لقد أدت السلبيات سالفة الذكر إلى إضعاف كفاية المنهج، و إعاقه ما يرنو إليه من أهداف ، ومن مظاهر
ذلك ما يلي:

- 1- إعتقاد عرض المناهج بشكل عام على أسلوب المرسل و المتلقي، مما خلق جيلاً من المتعلمين غير
قادرين على إستيعاب و فهم المنهج ذاتياً إلا بوجود المعلم وشرحه، فهم ضعاف القدرة والكفاءة لا يعرفون
إلا ما- أودعه معلومهم في عقولهم - من معلومات قابلة للنسيان والتلاشي بعد الإمتحان بوقت وجيز.
- 2- تسرب عدد من المتعلمين من الإستمرار في الدراسة نتيجة كرههم للدراسة بسبب صعوبة المنهج،
وعدم قدرتهم على إستيعابه، وتعرضهم للعقاب من جانب المعلمين.
- 3- إعتقاد المنهج على الكتاب المدرسي، وفرض محتواه على المتعلمين بشكل تلقيني دون الإعتداد على
أساليب الحوار والنقاش، مما قلل من فرص تعلم أساليب و منهج تفكير البحث العلمي، فمناهجنا لا يتوفر
فيها مؤشر واحد يدل على ممارسة عملية البحث المنهجي و مقتضياته و غرس منهج التفكير العلمي لدى
المتعلمين، فهذه المناهج خالية من ترسيخ برامج البحث العلمي.

- 4- ضعف المنهج و سطحية عمقه، مما يؤدي إلى خلق جيل ضعيف لا يقوى على المشكلات و التحديات
فالشخصية التي تعمل المناهج الضعيفة على إعدادها تتميز بالقدرة على الخضوع والإذعان والإستسلام ،

ولم تكن قادرة على التمييز بين الصواب و الخطأ، والتأمل والنفاس، شخصية مهزومة ضعيفة الثقة بنفسها لا تجيد إلا التلقي بدلاً من التفاعل والتأثير الإيجابي والمشاركة الفعالة.

*معايير إختيار محتوى المنهج العلمي:-

لقد حدد المنهجيون معاييراً عند إختيار محتوى المنهج العلمي نذكر منها ما يلي:

1- أن يكون محتوى المنهج على صلة كبيرة بالأهداف، بمعنى أن يكون محتوى المنهج ترجمة صادقة للأهداف، ومعبراً بدقة عن الأهداف التي ارتضاها المجتمع، فوجود علاقة واضحة بين الأهداف العامة والخاصة ضرورة يتطلبها الإختيار الجيد للمحتوى، لذلك ينبغي أن تكون أهداف تدريس مادة ما مرتبطة تماماً مع الأهداف العامة للمرحلة التعليمية، وإنفصال الهدف العام عن الهدف الخاص أمر في غاية الخطورة بالنسبة لإختيار المحتوى، وفي مناهجنا كثيراً ما نجد أهدافاً عامة ذات بريق جذاب إلا أنه لا نجد لها أهدافاً خاصة تخدمها في المحتوى ، وبذلك من الضرورة أن يكون المحتوى صورة عاكسة وترجمة سليمة للأهداف التعليمية، بحيث يتم تحديد الموضوعات وفق متطلبات الأهداف، وأن ترتبط مقررات المادة التعليمية بأهدافها دون زيادة أو نقصان، ولذلك ينبغي إنتقاء وإختيار الموضوعات ذات الصلة بالأهداف فقط، وأخذ الحيطة و الحذر من حشو أذهان المتعلمين بموضوعات ليست لها جدوى أو فائدة تذكر ولا يجد فيها المتعلم أهمية تستوجب بذل الجهد فيها.

2- التدرج في إختيار المحتوى، إن تدرج الأهداف في إختيار المحتوى أمر أساسي، كما أن ترابط هذه الأهداف في تدرجها، وإختيار المحتوى الدراسي المناسب لها والمتضمن فيها بحيث يعمل على تحصيل الأهداف العامة والخاصة على حد سواء مطلب حتمي يجب أن يتحقق بشكل سلس في إختيار المادة الدراسية.

3- صدق المحتوى، ونقصد به أن يكون إختيار محتوى المنهج صادقاً، بمعنى أن تكون الحقائق و المفاهيم والمعلومات صحيحة ودقيقة ، وموثوق بها، ولا تحتمل التأويل والشك، وما يلاحظ من معارف مبنوثة في مناهجنا لا يمكن الجزم بأنها تقيء بهذا المعيار، فالعناصر سالفة الذكر غير متوفرة وغير معتمدة عند إختيار المنهج.

4- إعتماد ميول ورغبات المتعلمين في إختيار المنهج و أنشطته ، وهذا الشرط يتطلب أن يكون إختيار المنهج وخبراته ذات جاذبية مشوقة، بحيث يتم إختيار المنهج و أنشطته وفق ورغبات وميول المتعلمين، وهذا لا يعني أن نعتمد ميول ورغبات المتعلمين بشكل مطلق ودون تحديد، لأن المتعلمين عند إختيارهم للمنهج حسب ميولهم ورغباتهم سيختارون المنهج الذي لا يحتاج إلى مجهود، ويفضلون المنهج البسيط السهل، ومن هنا وجب التنبيه والحذر والتدقيق في الميول والرغبات غير المناسبة والتي تقلل من إختيارات المنهج الجيد و أنشطته.

5- التنظيم والإستمرار، من الشروط المهمة في إختيار المواد الدراسية(المنهج) ان تكون مرتبة ومتدرجة، فتنظيم المعلومات ومراجعتها لغرض ترقية إستيعابها وفهمها يعد مبدءاً تعليمياً له قيمة منطقية في تنظيم المادة التعليمية، فترتيب المنهج وتسلسله المنطقي ومراجعة مضامينه ومحتواه بين الحين والآخر يسهم بشكل فعال في تحسينه وترقيته((وهناك نوعان من الإستمرار : الإستمرار الرأسي ويتحقق بتدرج خبرات المنهج في مراحل متتابعة، والإستمرار الأفقي، ويتحقق عن طريق الترابط بين المواد التي يدرسها التلاميذ في صف معين) (1).

نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه إلى معايير الجودة والنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي

6- تنمية نتائج التعلم ، من الضروري أن يراعى في إختيار المنهج معيار تنوع نتائج التعلم التي تحدث نتيجة مرور المتعلم بموقف تعليمي ،فإنه يحصل على معلومات أخرى إضافية، حيث تنفتح من هذا التعلم آفاق أخرى ونتائج تعليمية متعددة وهو ما نطلق عليه بالتعليم المصاحب ، فالمتعلم الذي يحفظ قصيدة شعرية يتعلم منها أثناء ترديدها حسن الأداء والكلمات الصعبة ويكتشف طريقة أسرع في الحفظ ، وينمو عنده التذوق والميل إلى الشعر.

وبذلك ينبغي عند إختيار المنهج وأنشطته أن تعطى العناية والإهتمام لمعيار التعدد في نتائج التعلم (1)، مما ينمي عند المتعلم إتجاهات إيجابية نحو التعلم وغرس نوع من الحماسة و التفاعل لمادة معينة ويطلع على ما يسمى بالمنهج المستنر أو الخفي للمحتوى.

7- مراعاة الفروق الفردية، تعد مراعاة الفروق الفردية أحد الأسس التي ينبغي العناية بها ومراعاتها عند إختيار المنهج و أنشطته، بإعتبار أن المتعلمين ليسوا نسخة واحدة طبق الأصل ، بل هم مختلفون في القدرات والإمكانات، والإدراك المعرفي.

ومن هنا فإن الحاجة ماسة لتقديم المنهج في صورة مواد تعليمية متدرجة تلبى حاجات وإختلاف المتعلمين، ولمواجهة هذه الفروق ينبغي إختيار المنهج وأنشطته على أساس قدراتهم و إمكاناتهم، بحيث يمكن إختيار المنهج حسب المستوى الأدنى الذي لا ينزل عنه أي متعلم، والمستوى الأوسط للمتوسطين، والمستوى الأعلى للمتفوقين، فعند إختيار المنهج لا بد من مراعاة المستويات الثلاثة، وإتاحة الفرص المتنوعة والمناسبة لكل المتعلمين، خاصة وأن نظامنا التعليمي يجمع الذكي وضعيف القدرات في فصل واحد، ويدرسان كتاباً واحداً ومن هنا يجب أخذ الإعتبار- (مراعاة الفروق الفردية) كمعيار عند إختيار المنهج، وأن يقدم لكل الطرفين ما يتلائم معهما و يناسب كل المتعلمين.

*- الإتجاهات الحديثة في تصميم المناهج:

كلنا ندرك أهمية المناهج، ولسنا في حاجة إلى تأكيد ذلك ، فهي سلاح الأمم للنهضة، ويمكن إستخدام هذا السلاح بشكل إيجابي كما يمكن من ناحية أخرى تفريره من محتواه، والإبقاء على الشكل ((واخللة المضمون إلى درجة يرتد فيها إلى رقاب منشئية ويفتك بهم، أي أن نزع سلاح التعليم أخطر من نزع السلاح التقليدي)) (2).

إن تفرير المناهج من محتواها ومضامينها يجعل الدول تعاني العجز على مواكبة التطور والتقدم، فالنظرة المستمرة إلى مناهجنا نظرة جادة أمر مطلوب، بل وضرورة ملحة للحاق بالتغير والتطور والتجديد لعناصر المنهج ومكوناته.

وتظل مكونات وعناصر المنهج (الأهداف، والمحتوى، والطرق، والوسائل، و التقويم) هي المرتكزات الأساسية والقاسم المشترك بين الباحثين عند تصميم أو تطوير المنهج ، وإضافة أي عنصر آخر إلى هذه العناصر إنما يكون من قبيل الإجهادات التي تثرى هذا الميدان ، وتضيف رافداً ومدداً جديداً يمكن الإستفادة منه في مجال المناهج.

والمتتبع لتطور مفهوم المناهج يلاحظ أن هناك تيارات وإتجاهات ظهرت في الأفق أبرزت محاور جديدة تهدف إلى التجديد والتطوير، وهذا- راجع في الواقع - إلى النشاط المنهجي وحركته الدؤوبة التي لا تتوقف علماً بأن هذه الإتجاهات تمثل آراء المهتمين بميدان المناهج وقد حددها الدكتور أجبودو (سنة 1992) في

1- محمد عزت عبد الموجود وآخرون المرجع السابق ، ص111.

2- محمد الرميحي((أسئلة و إجابات في المسألة التربوية))، مجلة العربي، العدد 334، سبتمبر، 1986، ص8.

خمسة اتجاهات نلخصها كما يلي:-

1- إتجاه الخبرات الشاملة: وهو إتجاه يجمع بين المفهوم الحديث للمنهج، وما تقدمه المؤسسة التعليمية (المدرسة) من أنشطة بإعتبارها داخلة ضمن المنهج، و يؤكد هذا الإتجاه التعريف التالي للمنهج ((مجموع الخبرات التربوية والثقافية والإجتماعية والرياضية والفنية التي تهيئها المدرسة لطلابها داخل المدرسة وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل وتعديل سلوكهم، أي أن كل ما يفعله المتعلم بتوجيه من المدرسة يعد داخل إطار المنهج.

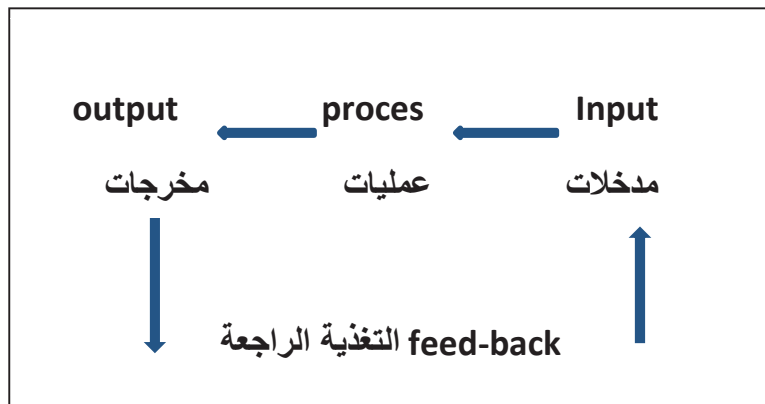
2- الإتجاه الهادف : وهو يجعل من الأهداف بؤرة الإهتمام، حيث يركز هذا الإتجاه على ما يتعلمه المتعلمون فعلاً ويحقق لديهم من أهداف ، ويمثل هذا الإتجاه أيضاً آراء (تاييلر) التي تذهب إلى أن العبرة أولاً وأخيراً بالأهداف التي يحققها المنهج ومن المؤيدين لهذا الإتجاه (بوفام وبيكر) اللذان يعتبران المنهج هو عبارة عن النواتج التعليمية (الأهداف) التي يجب أن تعمل المدرسة على تحقيقها.

3- إتجاه الخطة التعليمية التعليمية: وهذا الإتجاه يجعل من المنهج خطة للتعليم والتعلم وبؤرة أساسية تجمع عمليتي التعليم والتعلم. ومن رواد هذا الإتجاه (نيكولز) الذي يرى أن تطوير المنهج هو تخطيط الفرص التعليمية التي تحدث تغييرات في سلوك المتعلمين ، ويشبه هذا التعريف ما أورده (H.Taba) من تعريف للمنهج على أنه خطة للتعلم ، تشمل هذه الخطة تحديد الحاجات التربوية ، وتحديد الأهداف وإختيار المحتوى ، وإنتقاء الخبرات وتنظيمها وحصر أساليب تقويم التعليم.

4- إتجاه التخطيط التربوي الشامل : يرى هذا الإتجاه المنهج على أنه خطة تربوية شاملة وموسوعة تتضمن كل العوامل المتنوعة و المؤثرة في الخطة ، ولا تستثنى أي عنصر له أثر مباشر أو غير مباشر مثل الغايات العامة وتحليل الأدوار والمهام..... إلخ.

5- إتجاه تحليل النظم: ويعد هذا المنهج على أنه نسق مركب من العناصر و العمليات المتفاعلة فيما بينها تفاعلاً متكاملأ يؤدي إلى نتائج تعليمية واضحة بمعنى آخر ان إتجاه النظم يركز على تجزئة النشاط الكلي للمعرفة إلى عدد قليل من الأجزاء الأساسية في صورة مجموعات رئيسية تقسم تدريجياً إلى مجموعات فرعية حتى تصل إلى مستوى المهمة أو الوظيفة (Task) (1).

وتجدر الإشارة ان هذا الإتجاه قد أستمد أصوله من طرائق التحليل في علوم ((السيبرنتيك)) وانه يعتمد على مصطلح البرمجة التي يمكن إيضاحها في الخطاطة التالية:



نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه إلى معايير الجودة والنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي
وقد وجهت إلى تحليل النظم عدة إنتقادات ومآخذ وذلك لكونه إمتداداً للنموذج الصناعي في التعليم ، وأنه
أسلوب يعمن في الإنغلاق والآلية في عملياته ، ويقفل من النواحي الإنسانية..... إلخ.

و الشيء الذي يمكن تأكيده أن هذا الإتجاه ما يزال تطبيقه محط نقاش وجدل بين المربين الذين لديهم
وجهات نظر مختلفة بين مؤيد ومعارض، إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه في عرض هذه الإتجاهات هو
أي من هذه الإتجاهات تبناها مركز المناهج والبحوث التربوية وألزم مؤلفي المناهج بها سواء في بناء أو
تطوير المناهج ؟ وهل أدرج المسؤولون في المركز أي من هذه الإتجاهات ؟ وهل تم إستدخالها في محتوى
مناهجنا الدراسية؟.

*الأهداف وآفاق مناهج المستقبل :

نقصد بالأهداف هنا الأهداف التربوية العامة ، وهي بيانات عامة يستخدمها المربون في وصف ما يسعون
إلى إنجازها ، فهي تعد الإطار المرجعي الذي تستند عليه المؤسسة التربوية في صياغة توجهاتها وتطلعاتها
المستقبلية وبذلك يمثل مكون الأهداف نقطة بدء توجه كل نشاط تعليمي - تعليمي يمارسه المعلمون
والمتعلمون على السواء، لإحداث تغييرات عقلية ووجدانية و مهارية مطلوبة في المتعلمين ، ولذلك فإن
كثيراً من الدول تشتغل في إعادة بناء أهدافها العامة لتواكب مستجدات وتغيرات العصر وأصبح عنصر
الأهداف في القرن الحادي والعشرين أكثر تحديداً ووضوحاً مما كانت عليه من عبث وعشوائية وعدم
تحديد صريح ودقيق للأهداف المراد بلوغها ، حيث كان الإهتمام منصباً على حفظ المادة التعليمية أكبر
من الإهتمام بتكامل جميع العناصر الأخرى فيما بينها.

وبذا فهناك تركيز كبير حالياً على ضرورة أن تهدف مناهج المستقبل إلى تدريب الأفراد المتعلمين على
(واجبات المواطنة، والمشاركة المجتمعية، وغرس قيم العمل والإنتاج والإتقان فيهم، وزيادة قدرتهم على
الإبتكار والإبداع والتنظيم، وتطوير مهارات التفكير المنهجي النقدي العقلاني لديهم(1))، كما إن مناهج
المستقبل الذي نحن بصددنا في هذه الورقة ((يجب أن تهدف إلى بناء الشخصية الإنسانية أكثر من
الحصول على المعلومات - - - وتوظيف التكنولوجيا في التعليم والتعلم وإستخدام شبكات الإنترنت وفي
التعلم الذاتي)) (2)، إضافة إلى ضرورة الإهتمام بالمحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية،
فالأمريكيون يطورون تعليمهم المستقبلي بغية المحافظة على الصدارة أو صدارة الصدارة، كما يسعى
اليابانيون نحو العالمية من دون فقدان الهوية (3). أما تعليمنا ومناهجنا المستقبلية ينبغي أن تتضمن أهدافها
وصول مجتمعنا إلى موقع أكثر تقدماً بين البشر والحفاظ على هويتنا على أقل تقدير.

إن المتتبع لأهداف مناهجنا بشكل عام يلاحظ عجزها عن تحقيق حاجات ومتطلبات الحاضر، وهنا يكمن
سؤال مفاده كيف سننجح في مواكبة التغير والإعداد للمستقبل؟ والتعامل مع مشكلاته ومستجداته، فأهداف
مناهجنا لا تلبى بشكل كبير طموحاتنا وتطلعاتنا ولا تستجيب لآفاق المستقبل، فالوثائق الرسمية للتعليم في
بلادنا قلما تتضمن وتشير إلى كلمة مستقبل ولا تحتوي على هدف إعداد المواطن للمستقبل من ضمن
أهدافها ، وبالرغم من أن التعليم عملية مستقبلية فإن قائمة الأهداف العامة لتعليمنا لا تشير إلى المستقبل
بشكل مباشر، بل تركز على ثوابت لا تسمح بالتغيير، في حين أن التغير يحدث بشكل متسارع في كل
مناحي الحياة وعلى صعيد الفرد والمجتمع.

1- إبراهيم سعد الدين، تعليم الأمة العربية في القرن الواحد والعشرين، عمان منتدى الفكر العربي، 1991.

2- عمار حامد ((نحو تعليم المستقبل، مجلة العربي، 494، يناير، الكويت، ص50-55، 2000.

3- شوقي أحمد، هندسة المستقبل، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1992.

وتجدر الإشارة بأن قائمة الأهداف عادة ما تكلف بها لجنة من عدد محدود من الخبراء والمختصين لصياغتها، فتعقد عدة إجتماعات في الوزارة تخرج في نهاية إجتماعاتها بعدد من البنود والجمل الفضفاضة وغير الواضحة والتي هي أقرب إلى الشعارات منها إلى الأهداف، وتقوم اللجنة بطباعتها وتحويلها إلى المسؤولين في الوزارة حيث تلزم مؤلفي الكتب بها وصياغة المناهج وفقها دون أن يشارك المعلمون والمتعلمون ومديرو المدارس و أولياء الأمور فيها، فهم الأطراف الحقيقيون المعنيون بالمشاركة والمساهمة في صياغتها، ومن حقهم المشروع في تحديدها بإعتبارها وسيلة لتحديد أفاق المستقبل حتى لا تضعف علاقة تلك الأهداف بالفرد و المجتمع.

إضافة إلى أنه يمر وقت طويل دون أن يفتن القائمون على الأهداف إلى ضرورة مراجعتها وتدقيقها وإعادة بنائها وتجديدها، حتى لا تضعف الصلة بالأهداف وبالفرد والمجتمع. فهل من رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية؟ تحقق ما نصبو إليه من طموحات وتطلعات مستقبلية؟.

*- التوصيات

1- ضرورة أن تخضع المناهج لعملية تقييم مستمر، بهدف تطويرها وفق التطورات المتسارعة والأبحاث المستجدة في حقل المناهج ، فالمنهج الذي لا يعتمد على التقييم المستمر بين الحين والآخر يعد منهجاً جامداً.

2- لما كانت المناهج أداة لخدمة الفرد و المجتمع، فإنه يستلزم أن يشارك في وضع مفرداتها و مقرراتها المعلمون والمتعلمون ومديرو المدارس والمفتشون وأولياء الأمور والمجتمع المدني، حيث تشير الدراسات إلى أنهم من الفئات المعنية بإختيار محتوى المنهج و الموافقة على أنشطته و خبراته.

3- ضرورة الإستئناس بخصائص وسمات مناهج المستقبل وأن ينصب الإهتمام والعناية بالموضوعات المعاصرة والمستقبلية في صياغة المنهج، بحيث ما تقدمه المناهج له صلة بحياة المتعلمين وخبراتهم المتوقعة في مجتمع القرن الحادي والعشرين.

4- تبني أحد التيارات والتوجهات الحديثة في تصميم المناهج وإعتمادها كمنطلق يسترشد بها في التغيير والتطوير وتجديد عناصر المنهج.

5- ينبغي عند تحديد الأهداف وفق مناهج المستقبل أن نبتعد بها عن العشوائية والإرتجال ، بل يجب تحديدها بشكل صريح ودقيق حتى يمكن تحقيقها والوصول إلى ما تهدف إليه ببسر وسهولة.

- المراجع :

- 1- عبد اللطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التربية، سلسلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1994.
- 2- عبدالله بوبطانة، دور التعليم العالي والجامعي في التنمية العربية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، 1988.
- 3- يزيد عيسى الصورتي، السلطوية في التربية والتعليم العربية، عالم المعرفة، الكويت، 2009.
- 4- محمد عزت عبد الموجود وآخرون، أساسيات المنهج وتنظيماته، دار الثقافة، القاهرة، 1982.
- 5- محمد الرميحي، أسئلة وإجابات في المسألة التربوية، مجلة العربي، 1986.
- 6- ميلود إحدو، إتجاهات حديثة في بناء المناهج التعليمية، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، 1992.
- 7- إبراهيم سعدالدين ، تعليم الأمة العربية في القرن الواحد والعشرين، عمان منتدى الفكر العربي، 1991.
- 8- عمار حامد، نحو تعليم المستقبل، مجلة العربي، الكويت، 2000.
- 9- شوقي أحمد، هندسة المستقبل، القاهرة، 1992.